



## كلمة المكتب الوطني للجنة الإدارية يوم السبت 5 أبريل 2014

ينعقد اليوم اجتماع اللجنة الإدارية والجامعة العمومية تعيش العديد من المشاكل سواء على مستوى التدبير والحكامة أو على مستوى ظروف اشتغال الأستاذ الباحث، هذه الظروف الصعبة التي تحول دون أدائه لدوره على جميع المستويات سواء ما تعلق منها بالأمر البيداغوجية أو التي لها علاقة بالبحث العلمي فالإصلاح البيداغوجي يتم بشكل ارتجالي يغيب فيه التقييم الحقيقي هذا بالإضافة إلى أن هياكل البحث تشتغل في غياب الامكانيات وفي ظروف لا تستطيع من خلالها ممارسة البحث العلمي الحقيقي الذي يمكنه خدمة التنمية من جهة وخدمة التكوين من جهة أخرى.

لقد اجتمعت اللجنة الإدارية يوم 29 يونيو 2013 ووضعت استراتيجية للعمل النقابي تجمع بين العمل التشاركي والنضالي وحددنا مجموعة من المطالب ارتبطت بمنظورنا للتعليم العالي الذي نريده والمبني على الاستقلالية والتوحيد والدمقرطة، كما كانت مرجعيتنا في بلورة الملف المطلي منبثقة من ما ناقشناه في المؤتمر العاشر وما صادفنا عليه في اللجنة الإدارية ل 29 يونيو 2013.

لقد كانت المرحلة الفاصلة بين اجتماع اللجنة الإدارية الأولى واجتماع اللجنة الإدارية الثانية يوم 2 فبراير 2014 فرصة للمكتب الوطني واللجنة الإدارية لتسطير مخطط للتداول حول قضايا التعليم العالي والملف المطلي وإذا كانت لنا ملاحظات حول الطريقة التي تدبر بها الجامعة العمومية والمتمثلة في تجاوزات تضرب في الصميم مفهوم الاستقلالية، فإن اختيارنا للحوار مع الوزارة وذلك طيلة ثمانية أشهر من خلال اللجن المشتركة أكدت لنا ورغم ما حققناه من تقدم على مستوى الترقية من أستاذ مؤهل إلى أستاذ التعليم العالي، أن العديد من الملفات المطلية لا زالت تراوح مكانها وأن ملف الترقى هذا لم يكن الملف الوحيد الذي يجب حله فهناك ملفات أخرى وهو ما دفعنا إلى خوض إضراب انداري يوم 19 فبراير والذي كان ناجحا بكل المقاييس والذي عبر فيه السادة الأساتذة عن سخطهم عن عدم التزام الحكومة والوزارة بكل الالتزامات التي وردت في البلاغات المشتركة .

اليوم بعد مرور سنة عن انتخاب المكتب الوطني واللجنة الإدارية وبعد حوار مع الوزارة يجب أن نتوقف لتقييم المرحلة والعمل على فتح نقاش صريح وحقيقي بيننا باعتبار أن اللجنة الإدارية أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر، نقاش بعيد عن الذاتية ويستحضر تصورنا وكذا المبادئ التي نؤمن بها بالنسبة للجامعة العمومية ولما تعرفه هذه الأخيرة من مضايقات من جراء تصريحات وممارسات السيد الوزير من خلال الصحافة التي نعتت مجالس المؤسسات والجامعات بالأسواق أو من خلال ممارسات تدخل في ضرب الهياكل البيداغوجية والعلمية للأساتذة أو من خلال خلق بدع لا علاقة لها بالأعراف الجامعية من قبيل لقاء الوزير مع رؤساء الشعب وخلقه لبدعة استقباله لجمعية الآباء كما هو الحال بالنسبة للمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير بطنجة.

لقد كانت تصريحات الوزير غير مسؤولة وهو ما يدفعنا اليوم إلى طرح العديد من القضايا للنقاش الهادئ والمسؤول وهو ما دفع المكتب الوطني إلى اجتماع يوم 22 مارس 14 أولا لتقييم الوقفة النضالية التي خضناها ولمناقشة استراتيجية العمل بعد هذه الوقفة النضالية وهو ما دفعنا إلى إصدار بلاغ المكتب الوطني الذي حددنا فيه التوجهات العامة للملف المطلي وأكدنا فيه أن قضايا التعليم العالي تعتبر قضية مجتمعية يجب أن يشارك فيها الجميع، ومن هذا المنطلق اقترحنا تنظيم يوم دراسي حول القانون 01/00 يوم 10 ماي 2014 كما أننا أكدنا على أننا غير بعيدين عن النضالات المجتمعية من خلال مساندة مسيرة البيضاء يوم 6 أبريل.

### ماذا حدث بعد الوقفة النضالية ليوم 19 فبراير 2014 التي تلتها ندوة صحفية

لقد كانت الندوة الصحفية التي نظمها المكتب الوطني في نادي الصحافة فرصة لإطلاع الرأي العام الوطني عن الأسباب التي تدفعنا إلى الاضراب والمتمثلة أساسا في أن المهلة التي أعطتها اللجنة الإدارية المنعقدة يوم 29 يونيو، قد تم تجاوزها بشهرين وأن ما تحقق بخصوص الملف المطلي بعيد كل البعد عن مضامين البلاغات المشتركة مع الوزارة.

خلال اجتماع المكتب الوطني يوم 22 مارس اتصلت بنا الوزارة لتحديد تاريخ نلتقي فيه خلال الأسبوع الموالي وقد تم تحديد يوم الاثنين 31 مارس 14 لإجراء هذا اللقاء. وقد تساءل أعضاء المكتب الوطني عن المنهجية التي يجب من خلالها مباشرة هذا اللقاء وهو ما دفعنا إلى التأكيد على أنه من الضروري أن يكون هذا اجتماع فرصة للحديث عن تقييم العمل التشاركي مع الوزارة وهو ما دفعنا إلى الاجتماع يوم الأحد 30 مارس للتهيئ الاجتماع مع الوزارة وقد دام هذا الاجتماع حوالي ثمانية ساعات اتفقنا فيه على أن نركز على نقطة أساسية هي الملف المطلي وخاصة النقاط الواردة في البلاغات المشتركة مع الوزارة وأكدنا على مداخلتنا يجب أن لا تخرج عن هذا المستوى وأن لا نقاش آخر مع الوزارة قبل حل هذه القضايا.

لقد تحكمت هذه الخلاصة في منطلق اللقاء مع الوزارة والذي حضره جميع أعضاء المكتب الوطني وقد كانت كلمة الكاتب العام للنقابة مؤطرة للنقاش حيث تساءل عن مسار الملف المطلي بعد سنة من الحوار في إطار اللجان المشتركة وربط ذلك بغياب النتائج الملموسة التي ينتظرها السادة الأساتذة وهو ما يطرح مجال لفتح باب انعدام الثقة بين النقابة والوزارة وقد سارت تدخلات السادة أعضاء المكتب الوطني في نفس الاتجاه وفصلنا ودققنا في كل نقطة من نقط الملف المطلي والمسار الذي اتخذته إلى حدود الاجتماع مع الوزارة.

أجوبة الوزارة كانت مقسمة إلى قسمين قسم له علاقة بالمرسوم الخاص بالمرور من إطار أستاذ مؤهل إلى أستاذ التعليم العالي والمتعلق بالدرجة الاستثنائية الخاصة بأساتذة التعليم العالي والتي أكدت فيه عن استعدادها لإخراج المرسومين إلى حيز الوجود لكن النقاش انصب بالنسبة لهذين المرسومين عند. القرارات المنظمة لهما إذ أن الوزارة تريد إخراج هذين المرسومين دون القرارات كما أنه بخصوص الترقى من أ. مؤهل إلى أستاذ التعليم العالي طرحت الوزارة مضامين الملف العلمي والبيداغوجي ومن يقوم بذلك هل الوزارة أم النقابة. أما بخصوص المرسوم الثاني فإن المكتب الوطني لم يطلع على فحواه

وقد أكدت الوزارة على تقديمه للمكتب الوطني خلال الاسبوع المقبل الشيء الذي لم يحصل لحد الآن.  
أما بالنسبة لباقي الملفات فقد تم تقسيمها إلى قسمين :

القسم الأول له علاقة برفع الاستثناء والخدمة المدنية المرتبطان بتغيير المرسوم رقم 2-11-228 الصادر في يوليوز 2011 والتي كانت أجوبة الوزارة بخصوصه مرتبطة مع قطاعات أخرى كالوظيفة المكتب الوطني لعمومية والمالية وهو ما دفع المكتب الوطني إلى التأكيد على أن حل هذا المطلبين لا يمكن أن يتحقق إلا بتغيير المادة 33 مكرر مرتين والمادة 32.

القسم الثاني له علاقة بالأساتذة المحاضرين الموظفين قبل 97 الذين طالهم الحيف والذي يجب أن يجد حلا منطقيا وهو الملف الذي لا يظهر فيه جواب مقنع للوزارة سوى ربطه بالوظيفة العمومية والمالية.  
أما بخصوص باقي الملفات والتي تهم الترقيات وبعض الملفات الخاصة بالوزارة لا زالت لم تصف بعض ملفات السنوات الاعتبارية وهو ما يعرقل ترقيات سنوات 10،11،12،13

كما أن هذا اللقاء كان فرصة لطرح بعض الملفات الخاصة والتي تعرف حيفا من خلال عدم تطبيق القانون أو تعنت الإدارة وهذه الملفات خاصة بالأساتذة محمد المرجان من كلية الآداب القنيطرة ومولاي يوسف الادريسي من الكلية المتعددة التخصصات الذي انتقل إلى كلية الآداب بمراكش، وقد تعهدت الوزارة خلال هذا اللقاء بإيجاد حل لهذه الملفات. كما تم في هذا اللقاء التطرق إلى مشكل الحكامة بجامعة القاضي عياض.

لقد أدى هذا النقاش الذي كان صريحا مع الوزارة والذي أكد فيه المكتب الوطني على أن السادة الأساتذة ينتظرون نتائج ملموسة وليس وعودا والتي استمرت لأكثر من سنة وهو ما دفع الطرفين إلى الاتفاق على إصدار بلاغ مشترك أو محضر لهذا الاجتماع تظهر فيه كل الالتزامات التي يجب أن تتعهد بها الوزارة لحل هذه المطالب المشروعة.

لقد انتهى الاجتماع على الساعة العاشرة والنصف وانصرف المكتب الوطني للاجتماع لتقييم الاجتماع وكتابة مسودة للبلاغ المشترك وهو ما تم حيث أن جميع أعضاء المكتب الوطني كانوا مقتنعين بالمنهجية التي سار بها الاجتماع والمرافعة التي دافعوا من خلالها على الملف المطلي وهو ما حاول السادة أعضاء المكتب الوطني بلورته في مشروع بلاغ مشترك في نفس اليوم حيث شارك في كتابة النص الأول من المشروع الأساتذة عبد الكريم مدون، محمد الماحي، محمد الطيبي، فاطة الشعبي، محمد حمزة، أحمد بومهدي وتم بعث النص إلى باقي الأعضاء لإبداء رأيهم قبل اللقاء مع الكاتب العام للوزارة بشأنه وهو ما تم صبيحة يوم 1 أبريل 2014 بحضور الأساتذة مدون، صباني، حمزة، بومهدي، الراغ، وسلمت النسخة إلى الكاتب العام وتم الاتفاق على الرد عليها من طرف الوزارة وهو الرد الذي جمعت فيه الوزارة كل ما يتعلق برفع الاستثناء والخدمة المدنية والمحاضرون في نقطة واحدة دون الإشارة إلى تغيير المرسوم وهو ما دفع المكتب الوطني إلى إعادة الصياغة وإعادة الفقرة التي تشير إلى المرسوم وفصل النقطة الخاصة بالحيف الذي طال المحاضرون في نقطة منفردة وتم بعث ذلك إلى جميع أعضاء المكتب الوطني وانطلاقا من أن هناك مجموعة من الملاحظات حول النص والتي تتمثل في أن رد الوزارة على المقترح بعيد عن المنطق المتفق عليه لحل القضايا المطلية العالقة وقبل أي رد على مقترح الوزارة اجتمع

المكتب الوطني يوم 4 أبري 2014 لتدارس مشروع رد الوزارة وبعد نقاش عميق ومسؤول اتفق الجميع على بعث مذكرة توضيحية للوزارة تتضمن موقف واضحا وصريحا للمكتب الوطني اتجاه الملف المطلي وأن ما تتضمنه هذه المذكرة التوضيحية يعتبر الحد الأدنى لأي حوار أو نقاش مستقبلي. أما بخصوص المشاكل المرتبطة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين المفتشين ومركز التوجيه والتخطيط فقد راسل المكتب الوطني لطلب لقاء مع وزير التربية الوطنية لحل جميع المشاكل المرتبطة بهذه المراكز التي ترتبط كلها بتكوين المدرس. لكل هذا فاجتماع اللجنة الادارية اليوم يجب أن يكون فرصة لتقييم مرحلة ما بعد الوقفة النضالية وفرصة لتعميق النقاش حول ما يحدث اليوم في الجامعة العمومية ويجب أن يكون فرصة لاتخاذ القرار الملائم للدفاع عن ما يتعرض له الأستاذ الباحث من مضايقات وإهانات من طرف الوزارة الوصية ويجب أن يكون كذلك فرصة للدفاع عن الجامعة العمومية ولتأكيد أنه لا تنازل على إيجاد حل للملف المطلي في شموليته كما ورد في المذكرة التوضيحية.

